

سابقا، وهناك في العمق على شبه منصة أو مصطبة مثلاً نراه في أقسام المدارس، تتنصب المحكمة برئاسة Cherche Midi إلى اليمين يتراص مزدحمين في قفص ، Lequime إلى اليسار يجلس النائب العام والرائد لوكيم : Curvelier المستشار كورفليري للاتهام ضيق ستة متهمين جزائريين وثمانية عشر فرنسيا، إلى خلف العارضة مقابل المحكمة يأخذ ستة وعشرون محامياً أماكنهم صفاً مميزاً ، ونرى الجمهور الذي يتتألف من الطلبة والمثقفين والأسماء اللامعة يزدحم مجلسه في فضاء هذه القاعة البيضاء. هكذا تفتح في هذا اليوم من 5 سبتمبر جلسة المحكمة النظامية لقوات الجيش بباريس المخصصة لمحاكمة شبكة الدعم لجبهة التحرير الوطني المعروفة بـ «شبكة جونسون». غير أنه يبدو من الوجهة الرسمية أن الأمر لا يتعلق بقضية الشبكة ولكن بقضية حداد حمادة والآخرين..... ومنه يظهر المشكل الأول : الجزائريون الستة المناضلون في جبهة التحرير الوطني والفرنسيون الثمانية عشر المتضامنون كلهم مع بعضهم البعض، هم متبعون معاً قضائياً بتهمة المساس بأمن الدولة الخارجي. الجزائريون : حداد حمادة 32 سنة مسؤول فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني : عليان حامي 33 سنة : حنون سعيد 40 سنة ؛ دكسي علاوة حنون ولد يونس 32 سنة، كلهم مناضلون في جبهة التحرير الوطني : وابراهيمي لونيس 59 سنة الذي ينفي هذا الاتهام. المدعوة Helene Cuénat المدعوة فيرا هيرولد 43 سنة تعمل خزفية : هيلين كويينات France Binard الفرنسيون : فرنس بستان جيرار مي 33 سنة عاملة بمصنع للأجهزة Gérard Meier مهندس : جاكلين كاري 25 Carré Jacqueline سنة 28 Jean-Claude Paupert سنة 28 ممثلة ميلوز ؛ جون كلود بوبير 29 Janine Cahen الإلكترونية ؛ جانين كاهين Jacques Charbit سنة : أندي توران 40 A3 Aline André Thorent سنة ممثل وزوجته ألين Paul CrauchetMicheline Pouteau 31 سنة ممثل ميشلين بوتو Georges Berger 27 سنة ؛ بول كروشي 38 سنة ممثل : جورج بيرجي 2 سنة 47 Yvonne Jacques Rispal سنة ممثلة مبرزة في الإنجليزية بثانوية نويلي ؛ جاك رسبال سنة ممثل وزوجته ليز 27 سنة طالبة في الطب : أوديت هوتلي 5 Jacques Trebouta 30 سنة ممثلة بثانوية بيتوا Odette Huttelier سنة ممرضة : دونيز بارات 50 Gloria de Herrera الفنانة التشكيلية التي كانت غائبة عن الجلسة. أما فيما يخص فرانسيس جونسون فكان في حالة فرار رفقة Marion Sabret المدعوة روغانيون Cécile Dominique Regagnon : دومينيك صابریJacques Vignes المدعى عليه Philippe Vigneau. تجدر الإشارة هنا إلى أن حالة هؤلاء. يدافع عنهم كلهم مشابهة في الواقع الأمر، إذا كان يبدو واضحاً من جانب الجزائريين أنهم كلهم يقولون بانتسابهم إلى جبهة التحرير الوطني إلا واحداً فإنه في حالة الفرنسيين كانت تبدو أقل انسجاماً. تختلف خطورة اللهم الموجهة ضد هؤلاء وأولئك : من تهمة المشاركة النشطة في الشبكة إلى تهمة التعاون الهامشي وأحياناً غير الإرادي. يعكس في الحقيقة هذا التباين اختيار المحامين للدفاع عن المتهمين : يدافع عن الجزائريين محامو ومحاميات مناضلي جبهة التحرير الوطني العاديون : عبد الصمد بن عبد الله Verges Nicaule، ميشال بوفيار Michèle Beauvillard Maurice Jacques Mauricre مراد أو صديق، جاك فيرجس Rein Marie-Claude Radziewsky ماري كلود زيوسكي Claudine Nahori Courrége، نيكلول ران Jacques Michel Zavrian Likier ميشال زافريان Jacques Michel Zavrian يدافع عن الأعضاء الأساسية المحامون التاليين أسماؤهم : جاك ليكيي Maurice رولان دوما (بالنسبة لهيلين كويينات، جيرار مي جانين كاهين جون كلود بوبير، ميشلين بوتو) : موريس غوثرات Gautherat بالنسبة لجانين كاهين (وجيزال) Jacques Libertalis (بالنسبة لجيرار مي، ميشلين بوتو) : جاك ليبرتاليس (حاليمي (بالنسبة لفرانس بستان وجاكلين كاري). تجدر الإشارة هنا إلى أن تخلي المحامية جيزال حاليمي عن هيئة الدفاع أثناء الجلسة أدى بفرانس بستان وجاكلين كاري إلى اختيار المحاميين بن عبد الله و رولان دوما على التوالي للدفاع عنهم. أما دفاع بمساعدة كل من فرانسوا Rene William Thorp المتهمين الآخرين الفرنسيين فيتمثل في نقيب المحامين روني ويليان شورب بالنسبة لبول كروشي)، إيديث نوفو Robert Badinter بالنسبة لجاك وألين شاربيت، روبير بدنتي Francois Sarda Sarada بالنسبة (بالنسبة وجونيفاف دير و Andre Blumel بالنسبة لجورج بيرجي)، أندي بلومي Edith Neveux Gambier de la بالنسبة لجاك وليز تريبيتا ، غمبيري دولفوري Marcel Roger Marc Jacquier بالنسبة لأوديت هوتلي)، جاك ميرسيي (بالنسبة لأندي توران)، مارك جاككي Jacques Mercier Forterie بالنسبة لدونيز بارات. الاثنين 5 سبتمبر تفتتح الجلسة على الساعة الواحدة بعد الظهر بقراءة أمر Renee Stibbe وروني ستيب الدعوى والتأكد من هويات المتهمين باستجوابهم وعند بداية هذا الاستجواب بقليل يظهر إشكال بين المترجم وعليان حامي لكن

رئيس الجلسة يصرف النظر ويرفض الاستماع لاعتراضات عليان ويأمر بقراءة قرار الإحالة أمام المحكمة العسكرية أبي قرار الاتهام. استغرقت هذه القراءة أكثر من ساعتين أدلى بها كاتبا المحكمة اللذان كان يتناوبان في هذا الإجراء يعرض قرار الإحالة بالتفصيل نشاط شبكة الدعم الخاص بكل واحد من المتهمين : لقاءات سرية، نقل الأموال، تحرير تقارير، ضبط حسابات توزيع جرائد ونشرات، تنظيم مهام بفرنسا وخارجها، وقد أدرت عمليات التفتيش إلى اكتشاف وثائق مزورة ومجوهرات الشقق أو السيارات وكتب للأدب الممنوع، وبناءً على قول هذه الوثيقة فإن المتهمين الأكثر عرضة للخطر هم هيلين كوييات صديقة فرنسيس جونسون وفرانس بستان وجبار مي ممن سُجل عنهم في التحقيق أن لهم دورا هاما جدا، ضمن هذا النشاط بحكم كثرة أسفارهم. أما التهم المنسوبة للمتهمين الآخرين فجاءت أقل خطورة لكن في العموم لا الفرنسيين ولا الجزائريين احتجوا على حقيقة هذه الواقع عند شروع قاضي المحكمة في المناولة بأسماء الشهود بعد نهاية قراءة القرار ينهض المحامي أو صديق قائلا : المحامي أو صديق : إذا كنا نريد بأن يكون لكل هذا معنى بالنسبة لموكلي عليان حامي الذي لا يفهم الفرنسية فإنه يبدو لي ربما من الأفضل ترجمة له الذي قبل الآن. لكن قبل أن يبدأ المترجم عمله أود أن تطرح عليه السؤال التالي : هل هو يحسن الكلام باللغة العربية الفصحى ويفهمها ؟ فأنا أؤكد على العربية الفصحى لأن عليان لا يتكلم اللغة الدارجة - اللهجة المحلية وقد لاحظت قبل قليل أن السيد المترجم وجد بعض الصعوبات في الترجمة». - السيد الرئيس : إن المحكمة تقدر ذلك إن كان يجد بعض الصعوبات. - المحامي أو صديق : سيدي الرئيس، لا يمكن للمحكمة أن تقدر : إنه لا يحمل شهادة مؤهلة في اللغة العربية. - المحامي جاك فيرجس : هل هو بإمكان المترجم الآن أن يقوم بترجمة ما قرأه كاتبا المحكمة لمدة ساعتين ؟ إذا أردنا أن نحاكم عليان فإنه يبقى من الواجب أن يفهم هذا الأخير ما الذي نريده منه بالضبط مثله مثل أي فرنسي كامل الحقوق. - السيد الرئيس : حسن. عليك أيها المترجم أن تقوم بترجمة لهؤلاء الأشخاص جميعا وقائع التهم المنسوبة إليهم. - المحامي أو صديق : لكن هل لكم أن تقدّموا لي إقراراً أن المترجم لا يمكنه أن يترجم إلى اللغة العربية الفصحى ؟ - السيد الرئيس : ما الذي يقصد بالعربية الفصحى ؟ المحامي فيرجس : العربية التي ليست لهجة دارجة محلية ، سيدي الرئيس. - المحامي أو صديق : أود أن يُقدم لي إقرار يُبين أن السيد المترجم قد قام بترجمة قبل قليل الأسئلة التي طرحتها على عليان دون إتقان اللغة التي يحسنها عليان ومع ذلك أجابكم. - المترجم (باحتشام) : « صحيح أنا لا أفهم... - المحامي أو صديق : سيدي الرئيس، أريد إقراراً إثباتياً على أن بيتنا مترجم حضر بصفته كذلك رسمياً لنقل إلى اللغة التي يفهمها عليان وقائع المحاكمة لمدة ساعتين وهذا هو الآن يُعلن عن عدم صلاحيته لهذه المهمة. هذا كل ما في الأمر». السيد الرئيس : تقرر المحكمة بمواصلة إجراء مناداة الشهود أما بخصوص الإقرارات المطلوبة، فسيتم التطرق إليها بعد رفع الجلسة.... - المحامي فيرجس : كيف يمكن لموكلنا ولنا نحن في نظركم أن يكون في مقدورنا أن نتناول قضية الشهود إذا كان موكلنا لا يفهم ما الذي يقال في القاعة ؟ بعد تعليق الجلسة لمدة ساعة إلا ربع تعود المحكمة «مقررة» أن كل الناطقين بالعربية الذين يتكلمون الفصحى يفهمون اللغة الدارجة، وهذا يعني رفض طلبات المحامين مما أثار احتجاجهم. - المحامي فيرجس : يوجد بالطبع تشابه بين العربية الفصحى والภาษา الدارجة (اللهجة المحلية) مثلاً يوجد تشابه بين مختلف اللغات الرومانية. لكن لا أعتقد أن شخصاً يتكلم اللغة الفرنسية يمكنه أن يطلب من مترجم من رومانيا بترجمة نصوص مكتوبة باللغة الألمانية ! السيد الرئيس : إن المحكمة قررت ... أرجو منكم أيها السادة ألا تتكلموا كلّكم في آن واحد إني أرى النقاش يعم الصخب التهكمي وهذا أمر خطير.. لست هنا في سوق ! - المحامي ليكي : سيدي الرئيس، حتى ولو افترضت أن الذي يفهم ويتكلم العربية الفصحى يفهم اللهجة العربية المحلية أي العربية العراقية، العربية المغربية.. إلخ، فهذا لا يعني أن الذي لا يتكلم سوى اللهجة واحدة يفهم العربية الفصحى، وبالتالي فلا يمكنه أن يفهم الإجابات التي تقدم أمامه ولا يستطيع إذا ترجمتها بشكل مقبول، وهذا حال المترجم الذي صرّح لنا قبل قليل أنه لا يتكلم سوى العربية الدارجة ولا يفهم العربية الفصحى، إذا فكيف يمكنه ترجمة الإجابات ؟ إن هذا موضوع الطلبات التي أضعها بدورى بين أيديكم. - السيد الرئيس (متوجهاً بالكلام إلى المترجم) : « هل يمكنك أن تترجم إلى الدارجة أي اللهجة المحلية أو إلى الأمازيغية (القبائلية) ؟ فقد كلفتك بترجمة الوثيقة التي أمامك إلى العربية الدارجة أو إلى الأمازيغية. لا يرد المترجم على السؤال الذي فاجأه. المحامي أو صديق : سيدي الرئيس ألم يخطر ببال المحكمة أن توظف مترجماً يملك شهادة في لغة الأقران إحدى عامتين فرنسا) لترجمة الفرنسية ؟ - السيد الرئيس : ليست المحكمة مجبرة على الإجابة على أسئلتكم في هذه الآونة، نطلب من النيابة العامة أن تقدم طلباتها. - النائب العام : أطلب من سيدي الرئيس أن يتم تجاوز هذه المسألة.. السيد الرئيس : إقراراً لنتائج حكم النيابة العامة ليس هناك من داع لإعطاء الإقرارات المطلوبة. - المحامي فيرجس : كان ليكون من المنصف لو أن الكلمة الأخيرة تركت للدفاع الذي يطلب في هذه الحالة

بأن يُعطى له إقرار على أنكم قابلتم بطلبات النائب العام من دون إتاحة الفرصة للدفاع أن يُوضح رأيه حول هذه المسألة حيث نرى القبائلية تماثل العربية العامية والعربية العامية تماثل العربية الفصحي». - المحامي أوصي : أطلب بتقديم إقرار يثبت أن السيد الرئيس لبي الطلبات الخاصة بـ تقديم الإقرار الموجهة للمحكمة». - السيد الرئيس : لك الكلمة إذا لتفصيل أدلتكم.. المحامي أوصي : لم أعد لأقدر على تفصيل أدلتي والسبب في ذلك أنكم استبقتم الحكم. إن طلبي للإقرار وجهته للمحكمة وهذا لا يقبل المنازعة، والحالة هذه فأنت من أعطى الإجابة». - المحامي فيرجس : مادمنا ندعى أننا نطبق القانون الفرنسي بكلامه على الجزائريين الذين هم في نفس الاتهام، فإنه على الدفاع أن يلجا إلى قانون أصول المحاكمات، وهنا نجد موافقة الكل : إنَّ الخلط بين سلطة قاضي المحكمة التقديرية وسلطات المحكمة هو خرق خطير لحقوق الدفاع. هذا وقد أودع الدفاع طلبات مكتوبة موجهة إلى المحكمة والمحكمة علقت الجلسة. غادرتم القاعة ثم عدت وأنتم سيدى الرئيس توليت الإجابة عوضا عن المحكمة عن الطلبات التي أودعناها نحن موجهة إلى المحكمة ! والحال أنه لم يكن من الضروري جمع القضية السيد الرئيس : ولكن لا أحد قام بجمع القضية ! المحامي فيرجس : ... أو لتفريقهم ! - السيد الرئيس : قامت المحكمة بتعليق الجلسة بسبب اكتظاظ القاعة بالناس وشدة حرارة المنتشرة في الأجواء وأن المرافعات إلى حد الآن لا زالت ثقيلة ثم أنه يوجد ضرورات قصوى، فليس هناك من سبب آخر». - المحامي فيرجس : لا يسع الدفاع إلا ليتحملي أمام هذه الضرورات القصوى ولكن مع ذلك يعلق الرئيس الجلسة لمدة ساعة إلا ربع. ثم تستأنف المحكمة جلستها برفض الطلبات المقدمة من قبل المحاميين أوصي وفيرجس - السيد الرئيس : سيقوم المترجم بترجمة الحكم الذي أعلنا عنه في الفور. المحامي فيرجس : نعم ولكن هذا الحكم سيترجم إلى العربية. الدارجة لفائدة شخص يتكلم الغريبة الفصحي، فقد أعلنت عنه من دون إعطاء الفرصة لموكلي مثلما يفرضه قانون أصول المحاكمات للفحص عن رأيه حول المناقشة التي تمت. يطلب منكم الدفاع إذا بأن تعطوه إقراراً أن المحكمة استأنفت جلستها بتقديم حكم وأن هذا الحكم تم الإعلان عنه من . دون أن تعطى الكلمة في الأخير للمتهم عليان حاميمي ليدي برأيه إن كان يقر أو لا بالطلبات التي تقدم بها الدفاع. - السيد الرئيس : المحكمة تقر بأنه ولا أي احتجاج تم التعبير عنه من قبل موكل المحاميين فيرجس وأوصي حول الطلبات التي تقدم بها هذان الأخيران. هيئة الدفاع تبدي احتجاجها إزاء هذا التصرير) - المحامي فيرجس : لا، لا سيد الرئيس، إنه يتكلم العربية الفصحي : بل قل أنه بقي صامتا لا يفهم شيئا ! إننا بصدد محاكمة شخص لا يفهم شيئا مما يجري هنا. فهو يرى حركات من هنا ومن هناك، يرى أعضاء المحكمة ينسحبون ثم يعودون بعد قليل، يرى محامي يتحركون في القاعة بزيهم الرسمي.. لكنه لا يفهم شيئا مما يحدث ولم يُعط حتى الكلمة ليعبر عن رأيه ! - السيد الرئيس : أقر لك إقراراً أنه لم يمكن من نيل الكلمة بناء على طبيعة الطلبات المقدمة المحامي فيرجس : «إنه لا يفهم شيئا، بل وحتى أنتم سيدى الرئيس تعرفون بأنكم تراجعتم عن إعطائه الكلمة، فبأي لغة ستتكلمونه بها وبأي لسان سيجيئكم به حتى تفهموا ما يريده؟ - السيد الرئيس : تنسحب المحكمة للبت في طلبات المحامي ليكيي». - المحامي أوصي : أود معرفة ما قول موكلنا حول هذه الطلبات». - السيد الرئيس : هل لديه من ملاحظة يقدمها ؟ يرد عليان بالعربية ويبدي المترجم حركة توحى بأنه غير قادر على الترجمة. - السيد الرئيس : بأي لغة يتكلم ؟ سجل إليها الكاتب أنه بناء على أقوال المتهم عليان، يعلن المترجم أنه لم يفهم شيئا مما تعلق الجلسة للمرة الثانية. والمحكمة ترفض طلبات المحامي ليكيي. - السيد الرئيس : السيد المترجم، قم بترجمة هذا قاله. - المترجم : لا أحسن الكلام بالعربية الفصحي. السيد الرئيس : ترجمه بالعربية بالدارجة التي تتكلماها فقد سبق للمحكمة أن بثت في هذه المسألة وأعلم أن من يتكلم العربية الفصحي هو بالضرورة يفهم العربية الدارجة، وبالتالي فيمكنك أن تترجمه إلى هذه العربية الدارجة. يشرع المترجم في الترجمة. الإقليم - السيد الرئيس : ولا أسئلة تطرح ؟ ولا أحد يحتاج ؟ . المترجم : قال : «أنا لا أفهم شيئا». - السيد الرئيس : من ؟ . - المترجم : «عليان». نقاش آخر يفتح حول طلبات أخرى قدمنها المحامي ليكيي ثم تقوم المحكمة برفضها مرة أخرى ويعُلّق رئيس المحكمة الجلسة على الساعة 18 سا و 45 د لاستأنف في الغد الموالي. الثلاثاء 6 سبتمبر تستأنف الجلسة على الساعة الواحدة بعد الظهر. السيد الرئيس : الجلسة مفتوحة. وقبل مواصلة المراجعة يجب أن أشير إلى أنه قد سبق لي وأن ذكرت بالأمس أن الواقع التي تمت محاكتها في هذه القاعة هي مؤلمة قد تؤدي إلى معاقبة مرتكبيها بحرمانهم من الحرية ولا يقبل عندئذ لأي كان أن يبدي احتجاجه مسبباً الفوضى داخل القاعة. أخطر إذا الحضور أن أي تشويش أو إخلال بنظام المحكمة سيؤدي بطرد صاحبه من القاعة ومتابعته قضائيا. لا يقبل بتاتا في مثل هذه الظروف حيث تراق الدماء على الشواطئ الجزائرية وفي الجبال وفي أماكن أخرى أن تثار البلايلة لإخلال بسير نقاشات هذه المحاكمة الهادئة، سيتم قمع كل احتجاج أو مظاهرة تصب في هذا الاتجاه... ثم يطلب رئيس المحكمة أمام اندهاش الجميع من

مترجمين اثنين جديدين بأداء القسم أمام المحكمة التي تعينهما رسميا : ليس فحسب مترجم العربية الفصحي الذي أنكرت فائدته كل الأحكام الاعترافية المعلنة بالأمس، بل إضافة مترجم آخر في اللغة الأمازيغية. وعليه يطلب المحامي ليكيي بعدما ذكر الحضور بالقرارات السابقة للمحكمة معاينة لغوية المعرفة إلى مدى يمكن لشخص لا يحسن الكلام سوى بعربيه دارجة أن يفهم العربية الفصحي والعكس بالعكس. لكن النائب العام يطلب صرف النظر عن هذه النقطة متذرعا بحضور مترجمين اثنين جديدين في القاعة. المحامي أو صديق : أنا استغرب لهذا الرد الذي يبدو يهمل الحكم المعلن بالأمس لقد سلمتم بالفعل أنه يمكن للمترجم المتكلم العربية الدارجة أن يفهم عليان حاميمي وأن هذا الأخير المتكلم العربية الفصحي يمكنه أن يفهم المترجم المتكلم العربية الدارجة. يجد الدفاع اليوم مترجمين اثنين جديدين لإخفاء النقائص التي أحضرتنا المحكمة بشأنها، غير أنني لا أفهم مغزى طلبات السيد النائب العام، يا إما أن الحكم الذي أعلن عنه بالأمس كان مؤسسا وحضور المترجمين غير ضروري، أو أن هذا الحضور ضروري والحكم يفترض به أن يلغى». يستطرد الرئيس ويرفض طلبات ليكيي بعد رفع الجلسة ثم يستأنف باستجواب عليان حاميمي حول هويته ثم يأمر المترجمين الجديدين بترجمة إلى العربية الفصحي وإلى العربية الدارجة وإلى الأمازيغية لفائدة المتهمين المسلمين كل الإجراءات القانونية الأولية السابقة للناقاش : الأمر بالاستدعاء للمحكمة العسكرية، التماس رفع القضية إلى هذه المحكمة نفسها الموافقة التي قدمتها النيابة العامة والأمر بالمثول أمام المحكمة العسكرية للقوات المسلحة بباريس. المحامي دوما : لقد ذكرتم سيدي الرئيس عند بداية الجلسة أن فوضى الأمس يجب ألا تترکر لكنكم أضفتتم أيضا أن المرافعة كانت خطيرة جدا في الوقت الذي كانت فيه الدماء تراق على شواطئ الجزائر. ليس من صالح أي محام مثلكم أرى حقيقة أن يقدم عريضة مثل تلك التي سأقوم بتقاديمها إلى المحكمة على شكل طلبات، لكنني أود بسبب الخطورة نفسها التي أشرت إليها أن الضوء كله يجب أن يسلط على هذه المسألة. سأطلب من المحكمة أن تدرج رئيسها. إن المتهمين الذين أدفع عنهم هنا – أربعة منهم على الأقل هم فرنسيون متربوليون قبلوا بتحمل مسؤولياتهم ويعترفون بأنهم ينتمون إلى شبكة فرانسيس جونسون وأنهم قدمو العون لجبهة التحرير الوطني، في اللحظة التي تفتتح فيها المرافعات يبقى من غير المقبول في نظر المدافعين عن هؤلاء المتهمين أن يُلقي في أذهان القضاة الذين يجهلون الكثير عن هذا الملف فكرة وجود علاقة بين وقائع هنا وواقع هناك، غير مقبول بتاتا أن يتم التأثير في هؤلاء لغرض توجيههم وجهة معينة في إصدار الحكم بالقيام بصلة بين الواقع التي يعترف بها المتهمون بمعنى العون الذي قدموه لجبهة التحرير الوطني وبين الواقع الأخرى التي حدثت في شواطئ الجزائر». يقوم حينها المحامي ليكيي بقراءة العريضة المقدمة من قبل أحد عشر محاميا باسم موكلיהם الأحد عشر تمثل هذه العريضة في طعن وتجريح رئيس المحكمة وتتهمه بـ التحيز والاعتماد على الرأي الشخصي. ينهض في هذه الأثناء المحامي فيرجس ليؤكد على ما جاء في العريضة ثم يضيف : المحامي فيرجس : قيل عن هذه المرافعات منذ الأمس أنها تحولت إلى تهريج ومع ذلك فلم يتم التطرق إلى حد الآن إلا لمسألة طبيعة الإجراءات الواجب اعتمادها في هذه المحاكمة. لكن الدفاع المتمسك باحترام القانون قد حقق الهدف الذي كان يسعى إليه : جعل حالة عبث تتولد من مخاض عبئتها. وهذا العبث الأولى يتمثل في إرادة مقاضاة رجال يقولون أنهم جزائريون. رجال متبعون قضائيا بتهمة المساس بأمن الدولة في حين أن رئيس الدولة نفسه يعترف لشعبهم ولهم أيضا بحق اختيار مصيرهم بأنفسهم. لكن الطلبات التي اقترحت عليكم الآن لها معنى آخر تتجاوز مسألة الإجراءات لتناول أساس المشكل لقد ذكرتم سيدي الرئيس في بداية هذه الجلسة أن أناسا يموتون على شواطئ الجزائر لكن اسمحوا للمحامين الموجودين في هذه القاعة بأن Montluc يذكروكم أنه قبل أن يموت هؤلاء الأشخاص على شواطئ الجزائر بأيام قليلة قد مات سجين جزائري بسجن مونتلوك بليون ولم يتم استدعاء محامي لتقديم التماس بالعفو مثلما ينص عليه القانون وكان ذلك في أجواء من الاحتجاجات الفرنسية والدولية، مات بينما كان أصدقاؤه يرددون أناشدهم الوطنية محتفلين. إذا كنتم حقيقة تريدون التذكير بخطورة الواقع في الجزائر ويأتي دوركم غير متحيز لجهة ما سيدي الرئيس فإنه كان عليكم أن تذكروا الأموات الذين سقطوا من الجانبين ؛ أن تذكروا أن أشخاصا يموتون على شواطئ الجزائر فهذا أكيد ولكن اذكروا في نفس الوقت أنه منذ بداية هذه الحرب قد قتل 800.000 جزائري، أن أطفالاً يموتون جوعا كل يوم، أنه نتج عما أطلق عليه بـ معركة الجزائر 3000 مفقود اغتيل معظمهم غدرًا .. والتعذيب والأعداد الكبيرة من الجزائريين ممن لم يوجد لهم أثر بعد اعتقالهم في السجون والمجازر المرتكبة في حق السكان العزل.. كان يجب ذكر كل هذا. أ سيدي الرئيس. بعد ساعة إلا ربع من رفع الجلسة يقضى النائب العام برفض هذه العريضة. يندهش المحامي زافريان لهذه الاقتضائية ويتأسف المحامي بن عبد الله لكون النائب العام لم يتحمل مسؤولياته بكل وضوح. ثم ينصرف أعضاء المحكمة للتشاور ليعودوا من بعدها للإعلان عن بطلان الطلبات بحكم أن كل طلب تجريح يجب أن يُقدم على شكل عريضة إلى الرئيس

الأول لمحكمة الاستئناف الذي وحده له الصلاحية للفصل في هذه المسألة بعد رأي وكيل الجمهورية. ثم يتم رفع الجلسة إلى غاية الساعة 19 سا 15 د.